السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص / شهر تشرين الثاني/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2025/12/4

https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1630

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Measuring and Analyzing the Relationship Between the Components of Money Supply (M2) and the Net Public Budget of the United Arab Emirates During the Period(2023–2005)

قياس وتحليل العلاقة بين مكونات عرض النقود (M2) وصافي الموازنة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2005-2023)

بـه ناز صباح كجكه/الباحث
Banaz Sabah Gchka
banaz.gchka@su.edu.krd

أ.م.د. نجاة جمال محمد/ المشرف
Najat Jamal Muhamad
najat.muhamad@su.edu.krd

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين/ اربيل

Abstract

This study aims to measure and analyze the relationship between the components of money supply (M2) and the net public budget of the United Arab Emirates during the period 2005–2023. The research adopts an analytical approach for the theoretical framework and an econometric approach for the empirical analysis using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to examine short- and long-run relationships. The study is based on the hypothesis that a mutual relationship exists between the components of the money supply and the net public budget. The findings indicate statistically significant relationships among the variables, with varying directions in the short and long run. The results highlight the central role of liquidity levels and economic activity dynamics in shaping the interaction between monetary and fiscal policies in the UAE. The study recommends enhancing coordination between fiscal and monetary policies to promote economic stability and reduce budget vulnerabilities to external fluctuations.

Keywords: Money Supply, Money Supply Components (M2), Public Budget, Monetary Policy, Fiscal Policy.

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل العلاقة بين مكونات عرض النقود (M2) وصافي الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2005-2023). واعتمد البحث المنهج التحليلي في تناول الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس العلاقة في الأجلين القصير والطويل. وانطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة متبادلة بين مكونات عرض النقود وصافي الموازنة العامة. وتشير النتائج إلى وجود علاقات معنوية بين المتغيرات، تختلف في اتجاهها بين المدى القصير والمدى الطويل. واستنتج البحث أن مستويات السيولة واتجاهات النشاط الاقتصادي تلعب

دورًا مؤثرًا في تفسير التفاعل بين السياسة النقدية والسياسة المالية في الإمارات. ويوصي البحث بأهمية تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي ويحدّ من تأثر الموازنة بالتقلبات الاقتصادية.

الكلمات الرئيسية: عرض النقود، مكونات عرض النقود(M2)، الموازنة العامة، السياسة النقدية، السياسة المالية.

المقدمة

تُعد العلاقة بين عرض النقود والموازنة العامة من الموضوعات الأساسية في الاقتصاد الكلي، إذ تمثل نقطة التقاء بين أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية، اللتين تشكلان المحركين الرئيسيين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فبينما تتولى السياسة النقدية إدارة مستويات السيولة وأسعار الفائدة بهدف السيطرة على التضخم ودعم الاستقرار النقدي، تقوم السياسة المالية عبر الموازنة العامة بتوجيه الموارد من خلال الإيرادات والنفقات لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات العامة. وقد ازدادت أهمية دراسة العلاقة بين عرض النقود والموازنة العامة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والأزمات المتعاقبة مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008 وجائحة كوفيد-19، حيث اتخذت الحكومات سياسات مالية توسعية تزامنت مع سياسات نقدية تيسيريه واسعة، مما أبرز الحاجة لفهم طبيعة التفاعل بين السياستين. وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين مكونات عرض النقود (M2) وصافي الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2005–2023)، وبهدف تقديم رؤية أوضح حول ديناميكية العلاقة بين المتغيرين في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على مرونة الإيرادات العامة وتطورات الأسواق العالمية.

اهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من أهمية فهم التفاعل بين مكونات عرض النقود وصافي الموازنة العامة، باعتبار أن هذا التفاعل يؤثر مباشرة على فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي. ويسهم هذا الفهم في دعم صناع القرار عند تصميم سياسات مالية ونقدية أكثر انسجامًا وقدرة على مواجهة تقلبات النشاط الاقتصادي وأسعار النفط. كما تكمن أهمية الدراسة في قلة البحوث التطبيقية التي تناولت العلاقة بين مكونات عرض النقود ومؤشرات الموازنة العامة في دولة الإمارات ضمن إطار زمني طويل وبأسلوب قياسي حديث.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في التساؤلات الاتية:

1- ماهي العلاقة بين مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع(M2)وصافي الموازنة العامة لدولة الامارات؟

2-هل توجد علاقة سببية بين عرض النقد وصافي الموازنة العامة في دولة الامارات العربية المتحدة؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1 تحليل طبيعة العلاقة بين عرض النقود وصافي الموازنة العامة في دولة الإمارات خلال المدة(2023–2005).

2-قياس تأثير مكونات عرض النقود(M2)في صافي الموازنة العامة في الأجلين القصير والطويل باستعمال النماذج القياسية الحديثة.

3-تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين.

رابعاً: فرضية البحث: يفترض البحث ما يلي:

1- توجد علاقة طويلة الأجل بين مكونات عرض النقود(M2)وصافي الموازنة العامة في دولة الإمارات.

2-توجد علاقة سببية بين مكونات عرض النقود (M2) كمتغيرات مستقلة و صافي الموازنة العامة كمتغير تابع ، ويختلف اتجاهها بين الأجلين القصير والطويل.

منهجيـــة البحـــث: اعتمد البحث على الأسلوب الاستنباطي من باستعمال المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري، وتمّ الاعتماد في الجانب التطبيقي على الأسلوب الاستقرائي باستعمال أدوات القياس الاقتصادي المتمثل بأانموذج (ARDL) الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

حدود البحث: يشمل البحث الحدود الاتية: -

الحدود المكانية: دولة الإمارات العربية المتحدة.

الحدود الزمنية: المدة (2005–2023).

خطـة البحـث: لغرض الوصول الى هدف البحث والتحقق من الفرضية الموضوعة فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث: - يتناول المبحث الاول: الإطار النظري لعرض النقد والموازنة العامة، في حين يبحث المبحث الثاني في التحليل الوصفي لتطور عرض النقد بالمعنى الواسع M2 وهيكل وصافي الموازنة العامة لدولة الامارات العربية المتحدة خلال المدة 2005-2023، أما المبحث الثالث يتناول جانب التحليل القياسي لبيان العلاقة بين عرض النقد وصافي الموازنة العامة لدولة الامارات خلال مدة البحث.

الدراسات السابقة

-**Musa, Usman & Zoramawa (2014) :** استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين عرض النقود وإجمالي إيرادات الحكومة في نيجيريا على المديين القصير والطويل. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، إذ تبين أن الإيرادات الحكومية تسهم بصورة إيجابية ومعنوية في التأثير على المعروض النقدي، بما يعكس دور المالية العامة في التغيرات النقدية داخل الاقتصاد. وقد أوصى الباحثون بضرورة تعزيز إدارة الإيرادات الحكومية، لاسيما النفطية وغير النفطية، لما لها من دور مهم في تحقيق الاستقرار النقدي وتنشيط النشاط الاقتصادي.

الدراسـة الثانيـة(2018) Hussein : تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة ونمو عرض النقود في العراق خلال المدة 1975–2017. وأظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طويلة الأجل إيجابية ومعنوية، مما يشير إلى أن ارتفاع العجز المالي يؤدي إلى توسع في عرض النقود. وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بزيادة استقلالية السياسة النقدية، والحد من الاعتماد على التمويل النقدي للعجز، فضلاً عن تبني سياسات مالية أكثر اعتدالاً للحد من الآثار التضخمية المحتملة.

ـ حياوي وظاهر(2019) : هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة السببية بين النفقات العامة وعرض النقد والتضخم في العراق للمدة 1990–2017. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين التضخم من جهة، وكل من عرض النقود والإنفاق الحكومي من جهة أخرى. كما كشفت عن وجود سببية أحادية الاتجاه من عرض النقود (بمفهومه الضيق) ومن الإنفاق الحكومي نحو التضخم. وأوصى الباحثان بترشيد النفقات الاستهلاكية، وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو المشاريع الإنتاجية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

ـ عبـدالله والزركوشـي(2025): سعت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والموازنة العامة في العراق للمدة 2004–2023، بالاعتماد على عرض النقد الواسع (M2)ممثلاً للسياسة النقدية. وأظهرت النتائج وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة، مع وجود علاقة عكسية بين عرض النقد الواسع وعجز الموازنة، ما يدل على تأثير تفاعلي بين السياستين

النقدية والمالية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز فاعلية السياسة النقدية عبر إدارة أفضل للمعروض النقدي بما يتلاءم مع ظروف الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول: الإطار النظري لعرض النقد والموازنة العامة

(1ـ1) مفاهيم عرض النقد : وتشمل المفاهيم الرئيسة التالية :

أولا: المفهوم الضيق لعرض النقود (M1): يشير إلى جميع وسائل الدفع المستخدمة في تسوية المعاملات المالية المختلفة بين الأفراد خلال مدة زمنية معينة (الدليمي، 1989: 107). ويُعرف أيضاً بالكتلة النقدية، ويشمل جميع النقود المستخدمة في التداول التي تصدرها المؤسسات المالية القادرة على خلق النقود(يحيى، 2001:39) ، بهذا المفهوم يتضمن عرض النقد العملة المتداولة والودائع الجارية (الودائع تحت الطلب) العائدة للقطاع الخاص والمودعة لدى المصارف التجارية (William J.Baumol & Alan S. Blinder، 1998:678). ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية (الوزني، الرفاعي، 2004: 284): M1= CR+DD

حيث إن: M1 : عرض النقود بالمعنى الضيق.

DD: الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية في المصارف التجارية).

CR: النقود المتداولة (صافي العملة في التداول).

ثانيا: المفهوم الواسع لعرض النقود (M2): يعرّف عرض النقود الواسعة بأنه المقياس الأوسع للسيولة المحلية، ويتكون من عرض النقود بالمعنى الضيق مضافًا إليه الودائع الزمنية (التوفير) والودائع الثابتة لدى المصارف التجارية (الهيتي، 2005:282). ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية: M2=M1+TD

حيث أن: M2: تمثل عرض النقود بالمعنى الواسع

M1 : تمثل عرض النقود بالمعنى الضيق

TD: تمثل الودائع الزمنية (الودائع الآجلة في المصارف التجارية)

ثالثا: المفهوم الاوسع (M_3): يتضمن هذا المفهوم تعريفًا أوسع لعرض النقود على أساس السيولة المحلية (M2)، بالإضافة إلى المدخرات المودعة خارج المصارف التجارية في مؤسسات الادخار وجمعيات وصناديق الادخار. وبذلك، يشمل المعروض النقدي الالتزامات النقدية وغير النقدية في المؤسسات المالية الوسيطة، والتي تضم البنك المركزي والمصارف التجارية، إلى جانب التزامات المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية ومؤسسات الادخار الأخرى (الغالبي، الأعرجي، 2021:93). وبناءا عليه يمكن صياغة مفهوم عرض النقود بالمعنى الاوسع M3 بالمعادلة التالية (Irvin B. Tucker, 2008, 347): M3 = M2 + SD

حيث أن: (M3) = عرض النقود الأوسع

(M2) = عرض النقود الواسع

(SD) = الودائع الادخارية خارج المصارف التجارية

رابعا: عرض النقود بالمعنى الاشمل M4: يطلق على هذا المفهوم أيضا مفهوم السيولة ويرمز له ب (M4) ، حيث يشمل (M3) مضافًا إليه الأصول المالية التي تملكها الوحدات الاقتصادية، مثل الأوراق المالية العالمية والسندات المتمثلة بالقروض. أي أنه يضم المؤسسات الوسيطة غير المصرفية التي لا تخضع لتحكم مباشر في عرض النقد وقد تم تبني هذا المفهوم نتيجة التطور الكبير في المجالين النقدي والمالي، وتطور الأسواق المالية، وظهور مؤسسات وسيطة جديدة ابتكرت أنواعًا متنوعة من المشتقات المالية التي أصبحت جزءًا من ثروات الأفراد مثل سندات الادخار، أوراق الخزانة قصيرة الأجل، قبولات مصرفية، أوراق تجارية، صافي حيازات سوق

النقد المتبادلة من الأصول (حداد، هذلول، 91:2010). (Omubo-Pepple,2023, p: 80) .

M4 = M3 + Financial Assets of Non-Banking Economic Units (NFA)

حيث أن: M4 = عرض النقود الاوسع بكثير من M3

M3= عرض النقود الواسع

(NFA)=الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية"

2.1 المحددات الرئيسية لعرض النقود: يُعَدّ عرض النقود من أهم المتغيرات في الاقتصاد الكلي ، و يتأثر بثلاثة محددات رئيسةوهي: الاساس النقدي، المضاعف النقدي، وسلوك الوحدات الاقتصادية، إضافة إلى محددات هيكلية خارجية.(Mishkin, 2018, 309)

المحدد الأولَ: الاساس النقدي (Monetary Base) : الاساس النقدي أو "النقود عالية القوة" تمثل مجموع العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي واحتياطيات المصارف التجارية لدى البنك المركزي، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة: MB = C + R

حيث(C)العملة خارج المصارف، و(R)الاحتياطيات المصرفية . ويعد الاساس النقدي الأساس الذي يُبنى عليه عرض النقود الواسع، إذ تؤدي زيادتها إلى توسع عرض النقود والعكس صحيح (محمد وقاسم، 2020: 141). وتستخدم البنوك المركزية مجموعة من الأدوات للسيطرة على هذا الاساس النقدي لضمان استقرار النظام المالي، وبالتالي التحكم في السيولة في الاقتصاد. من بين الأدوات الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في الاساس النقدي هي:

1. الاحتياطي النقدي القانوني: تُلزم المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة محددة من ودائعها كاحتياطي إلزامي لا يمكن إقراضه، وكلما ارتفعت هذه النسبة تقلص عرض النقود (Mishkin, 2018, 312-319)

2. عمليات السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية؛ الشراء يزيد االاساس النقدي، بينما البيع يخفضها(Mishkin, 2018, p. 370)

3. نافذة الخصم: من خلال تحديد سعر إعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي تشجيع أو تثبيط المصارف عن الاقتراض؛ فخفض السعر يزيد الاساس النقدي والعكس بالعكس (Friedman & Kuttner 2010: 1350)

4. التيسير الكمي: (QE)هو سياسة نقدية غير تقليدية تُستخدم في أوقات الأزمات الكبرى حيث تُشتري الأصول والسندات الحكومية لزيادة السيولة، كما حدث بعد أزمة 2008 وجائحة كوفيد-19.(Adrian et al., 2024,6-8)ومن اهم العوامل المؤثرة في الاساس النقدي، مايلي:

- صافي الأصول الأجنبية: الذي يرتبط بميزان المدفوعات، فالفائض يرفع الاحتياطيات ويزيد الاساس النقدي (Goodhart, 2008, p. 160)
- صافي المستحقات على الخزانة: اقتراض الحكومة من البنك المركزي يزيد الاساس النقدي ويرفع الأسعار (Mishkin, 2018, p. 355)
- المستحقات على القطاعات الأخرى :يتأثر هذا البند بالائتمان المقدم للمؤسسات العامة وودائعها لدى المصارف ، مما يؤثر على الاساس النقدي . (محمد وقاسم: 2003، 143).
- مستحقات المصارف التجارية: يمكن للسلطات النقدية (البنك المركزي) التأثير على الاساس النقدي من خلال تقديم الائتمان للمصارف التجارية بصفته المقرض الأخير ، وذلك عبر القروض والسلف لمواجهة التغيرات المالية. مما يزيد من الاساس النقدي الذي يؤدي فيما بعد إلى زيادة عرض النقود، والعكس صحيح .(محمد وقاسم: 2003، 144)
- صافي البنود الأخرى :تمثل التغيرات في الأصول والالتزامات غير المباشرة لدى البنك المركزي وتؤثر على السيولة(Mishkin, 2019, p. 315)

• العملة في التداول :ترتفع العملة في التداول مع زيادة الأصول وتنخفض مع ارتفاع المطلوبات غير النقدية (الشمري، 1999، 186).

المحدد الثاني: المضاعف النقدي(Money Multiplier) : هو النسبة بين عرض النقود الواسع (M2)و الاساس النقدي (MB) يُعبِّر عن عدد المرات التي تتضاعف فيها كل وحدة من الاساس النقدي لتُنتج عرض النقد الإجمالي من خلال عملية خلق الودائع المصرفي، ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية : $M2 = m \times MB$

• حيث m هو المضاعف النقدي. و MB هو الاساس النقدي

• و وفقاً لانموذج Jerry and Jordan المستخدم على نطاق واسع في الأدبيات المعاصرة، يُحدد المضاعف النقدي بأربع نسب سلوكية رئيسية :

أ. نسبة العملة إلى الودائع(Currency-to-Deposit Ratio) :أي نسبة العملة المتداولة إلى الودائع تحت الطلب وتربطها بعلاقة عكسية مع المضاعف النقدي حيث كلما زادت هذه النسبة، انخفض المضاعف وبالتالي عرض النقود، وتتأثر هذه النسبة بعدة عوامل أهمها مستوى دخل الأفراد كلما كانت مرتفعة يميلون للاحتفاظ بنسبة أقل من ثرواتهم نقداً، مفضلين الودائع المصرفية والاستثمارات المالية،والشمول المالي والتكنولوجيا، حيث أن انتشار الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الرقمية يُقلل الطلب على النقد الملموس ويزيد من استعمال الودائع المصرفية، وأسعار الفائدة على الودائع (IMF, 2024:15)، كلما ارتفع أسعار الفائدة على الودائع يؤدي ذلك إلى انخفاض نسبة العملة الى الودائع الجارية

ب. نسبة الاحتياطي الإلزامي(Required Reserve Ratio-r) علاقتها عكسية مع المضاعف النقدي، كلما ارتفعت نسبة الاحتياطي الإلزامي، انخفض المضاعف النقدي وعرض النقود، " (Byanjankar, 2023 :4-11).

ج. نسبة الاحتياطيات الفائضة(Excess Reserve Ratio):علاقتها عكسية بالمضاعف، فكلما زادت الاحتياطيات الفائضة، انخفض المضاعف النقدي، لأن الأموال المحتفظ بها كاحتياطيات لا تُستخدم في الإقراض وخلق ودائع جديدة.(Byanjankar, 2023, 7)

المحدد الثالث/ سلوك الوحدات الاقتصادية وتشمل

1- سلوك المصارف التجارية الذي يتأثربالظروف الاقتصادية ففي فترات الرواج تزداد هذه الرغبة والعكس في فترات الركود ، بالإضافة الى إدارة السيولة والاحتياطيات حيث أن المصارف تحتفظ باحتياطيات فائضة للوفاء بمتطلبات المدفوعات اليومية وتجنب عقوبات النقص في الاحتياطيات" (Chen et al., 2023, pp. 8-10).

2- سلوك الجمهور (الأسر والشركات) ويتحدد عبر عاملين رئيسيين وهما :

أ. الطلب على العملة مقابل الودائع :تفضيلات الجمهور بين العملة والودائع (نسبة c) تؤثر بشكل حاسم على المضاعف النقدي ، مثلا التحول نحو الدفع الرقمي في العقد الماضي أدى إلى انخفاض عالمي في نسبة العملة إلى الودائع في معظم الاقتصادات المتقدمة، مما عزز المضاعف النقدي.(IMF, 2024, p. 30) "

ب. الطلب على الائتمان: الطلب على القروض من الأسر والشركات يحدد إلى أي مدى ستستجيب البنوك بزيادة الإقراض. في فترات عدم اليقين الاقتصادي العالي، ينخفض الطلب على الائتمان حتى عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، مما يُقلل من فعالية السياسة النقدية التوسعية " (Jitsuchon & Jeeyapant, 2024, p. 8).

المحدد الرابع/ العوامل الخارجية والهيكلية

1. نظام سعر الصرف : يؤثر نظام سعر الصرف بشكل كبير على استقلالية السياسة النقدية

وبالتالي على القدرة على التحكم في عرض النقد، فعندما يرتفع عرض النقد في ظل نظام سعر صرف مرن، فإن ذلك يؤدي عادة إلى انخفاض سعر الفائدة وانخفاض سعر الصرف. أما في نظام سعر الصرف الثابت، فإن أي زيادة في عرض النقد المحلي ستُقابل بتدخل البنك المركزي لبيع العملة الأجنبية، مما يحد من الأثر على الاقتصاد المحلي.(Bahaj & Reis, 2024) "

2-التطورات التكنولوجية - العملات الرقمية

أ. العملات الرقمية للبنوك المركزية(CBDCs) أن إصدار CBDCs قد يُغير بشكل جذري آلية انتقال السياسة النقدية وهيكل عرض النقد (IMF, 2024, 1-5) ، إذا فضل الجمهور الاحتفاظ بـ CBDC بدلاً من الودائع المصرفية، فإن ذلك يُقلل موارد المصارف المتاحة للإقراض ويُخفض المضاعف النقدي.(Caccia et al., 2024, p. 15)

ب. العملات المشفرة الفضلاً عن : رغم أن العملات المشفرة مثل Bitcoin لا تُعتبر جزءاً من عرض النقد الرسمي، إلا أن انتشارها يُقلل من الطلب على النقد الرسمي في بعض الحالات، فضلاً عن في الدول ذات العملات الضعيفة أو القيود على الصرف الأجنبي.(IMF, 2024, Box 8)

- النفقات العامة: تعرف النفقات العامة على أنها مبلغ من المال ينفق من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها المختلفة لإشباع حاجات عامة في أي مجتمع لتحقيق منفعة عامة تتوافق مع أهداف الدولة" (البرغوثي 2005: 3)، والتي تشمل يميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام ككل ومن أمثلتها الانفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية (الدعمي ،2018 :8)

-صافي الموازنة العامة ((Budget Balance / Fiscal Balance تسمى أيضاً بـ "رصيد الموازنة" أو "الرصيد المالي" هو الفرق بين إجمالي يمكن احتسابها وفق المعادلة الحسابية البسيطة الآتية. إيرادات الحكومة وإجمالي نفقاتها خلال فترة زمنية محددة عادة سنة مالية واحدة، (IMF, 2011; صافي الموازنة = الإيرادات الحكومية الكلية - النفقات الحكومية الكلية

المبحث الثاني /التحليل الوصفي لتطور تطور مكونات عرض النقد M2 وصافي الموازنة العامة لدولة الامارات العربية المتحدة للمدة 2005ـ2023

(2ـ1) تحليل تطور مكونات عرض النقد M2في دولة الامارات العربية المتحدة: يعد تحليل تطور مكونات عرض النقود (M2)من المسائل الأساسية لفهم الاتجاهات العامة للسيولة المحلية في دولة الإمارات خلال مدة الدراسة، وذلك لكون هذه المكونات مؤشرات رئيسية لقياس أثر السياسة النقدية ومدى ارتباطها بأداء الموازنة العامة. ويتضمن هذا المفهوم الواسع لعرض النقود مجموع النقد المتداول خارج البنوك، إلى جانب الودائع النقدية (الودائع الجارية وتحت الطلب)، والودائع شبه النقدية، ويُستخدم لقياس مستوى السيولة المتاحة في الاقتصاد.

أولاً: تطور صافي النقد في التداول (النقد الموجود خاج الجهاز المصرفي): يوضح الجدول (1) تطور مكونات عرض النقود (M2)في دولة الإمارات العربية المتحدة ومعدلات نموها خلال الفترة (2005–2023)، ومن بينها صافي النقود في التداول. ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي: شهد الاتجاه العام لصافي النقد في التداول تصاعدا مستمرا خلال مدة الدراسة ،حيث إرتفع من (522 ,17)مليون درهم في 2005 إلى حوالي (116,979)مليون درهم في 2023، أي بزيادة مطلقة قدرها (457,99)مليون درهم، وبمعدل نموتراكمي كبير جداً للسنة الاخيرة مقارنة بالسنة الاولى بلغت ما يقارب (568%)، و بمعدل نمو سنوي مركب (11.11%) ويعكس هذا الاتجاه ارتفاعًا تدريجيًا ونموا منتظما في حجم السيولة النقدية

المتداولة لدى الافراد والقطاع الخاص خارج الجهاز المصرفي، كذلك يدل على نمو النشاط الاقتصادي وزيادة التعاملات النقدية، أو تغير في سلوك الأفراد والمؤسسات نحو الاحتفاظ بالنقد لأغراض استهلاكية أو احترازية ،وهذا يشير إلى أن النقد الورقي لا يزال له دور وظيفي في الاقتصاد، خصوصًا في المعاملات اليومية أو الفورية. وكذلك يرتبط ارتفاع صافي النقد في التداول خلال مدة البحث بعدة عوامل هيكلية، أهمها استمرار الاعتماد على النقد في قطاعات واسعة من المجتمع، خصوصًا بين الفئات غير المنخرطة كليًا في النظام المصرفي مثل العمالة الوافدة وأصحاب الأعمال الصغيرة، رغم تطور البنية التحتية للدفع الإلكتروني في الإمارات. كما أن يمكن إعتبار الزيادة الكبيرة في عدد السكان خلال مدة الدراسة سبب آخر ، فوفقًا لتقديرات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، شهدت الامارات نموًا سكانيًا ملحوظًا خلال مدة الدراسة (2005–2023)، لا سيما مع ازدياد العمالة الوافدة.وبالتالي كلما زاد عدد السكان، زاد الطلب على النقد المتداول لتلبية حاجات الاستهلاك والمعاملات اليومية(FCSC 2023)اما بالنسبة الى الاهمية النسبية لصافي النقد في التداول يمثل أهمية نسبية ضئيلة من إجمالي مكونات عرض النقدM2، حيث بلغ في المتوسط للمدة ككل (5.37%)، وتعكس هذه الحالة ميلاً منخفضًا لاستعمال النقد الورقي في المعاملات اليومية مقارنة بالودائع، ومؤشر ايجابي على وجود بنية مالية متقدمة نسبيًا واعتماد أكبر على الأنظمة البنكية. وعليه، فإن ارتفاع النقد المتداول لا يعكس بالضرورة توسعًا كبيرًا في النشاط النقدي التقليدي أو الاقتصاد غير الرسمي، بل يمكن تفسيره بأنه نمو طبيعي في مكون صغير من مكونات السيولة، فضلاً عن في ظل التوسع السكاني والاقتصادي، وتزايد الطلب الموسمي على السيولة في بعض القطاعات مثل السياحة والتجزئة.

ثانياَ: تحليل تطور الودائع الجارية: تُعد الودائع الجارية أحد المؤشرات الحيوية التي تعكس مستوى السيولة المتاحة في الاقتصاد، وثقة الأفراد والمؤسسات في القطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة ، ومن الجدول (1) يلحظ ما يلي:

يتضح أن الاتجاه العام للودائع الجارية تصاعدي رغم بعض التقلبات، إذ ارتفعت من 86,927 مليون درهم عام 2005 إلى 712,280مليون درهم عام 2023، بمعدل نمو سنوي مركب 12.23%، وهو أسرع بنحو 1.12نقطة مئوية من معدل نمو صافي النقد في التداول. ويعكس ذلك توسعًا كبيرًا في السيولة المصرفية وزيادة احتفاظ الأفراد والمؤسسات بأموالهم كودائع بدل تداولها نقدًا، ما يشير إلى ثقة أكبر في النظام المصرفي، مدعومة بنمو قطاعات مثل النفط والسياحة والعقارات والتحويلات.

-إن الاتجاه العام الودائع الجارية هو تصاعدي مع بعض التقلبات ، حيث إرتفعت من (86,927)مليون درهم في عام 2005 إلى(712,280)مليون درهم في عام 2023 .وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (12.23%)والذي يعكس توسعًا كبيرًا في السيولة المصرفية في النظام المالي الإماراتي و أنه تنمو بشكل أسرع نسبيًا مقارنة بمعدل النمو المركب لصافي النقد في التداول،**وأن** الفرق بين المعدلين تقريبا 1.12 نقطة مئوية لصالح الودائع الجارية ، وبالتالي فإن هذا الفرق يبشير إلى أن نسبة أكبر من السيولة يتم الاحتفاظ بها كودائع، مقارنة بما يُضخ مباشرة في الأسواق للتداول، مما يعني ازدياد السيولة المتاحة في الاقتصاد، سواء من الأفراد أو المؤسسات ،قد يكون مدفوعًا بنمو قطاعات مثل النفط، السياحة، العقارات، والتحويلات، وكذلك يشير إلى أن جزءًا كبيرًا من النقد يتم حفظه في النظام المصرفي، لاستعماله في العمليات اليومية أو للاستثمار لاحقًا، وأن المؤسسات المالية نجحت في كسب ثقة الجمهور و جذب سيولة من الأفراد والشركات.

- ومن الجدول يلاحظ ايضا ارتفاعات كبيرة في معدلات النمو السنوي ومبالغ الحسابات الجارية لسنوات (2007،2013،2021، 2023) ،حيث بلغ (155,722) مليون درهم في 2007 مقا بل

(98,182) مليون درهم في 2006اي بمعدل نمو سنوي (58.61%) ، بسبب التدفقات النقدية الكبيرة التي تدفقت إلى دول الخليج، سيما الإمارات نتيجة الطفرة اقتصادية نفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط ،والتوسع الاستثماري الضخم في العقارات والبنية التحتية (فضلاً عن في دبي)، ما ساهم في زيادة السيولة ، و ارتفاع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في النظام المصرفي الإماراتي .(Mohieldin, M. 2008:) اما السنة الوحيدة التي سجلت فيها الحسابات الجارية تراجعا في قيمتها و بمعدل نمو متناقص كانت في 2018حيث بلغت(415,200) مليون درهم مقابل (424,700) و بمعدل نمو سنوي (2.24-%) ، ويُعزى هذا التراجع إلى تحوّل جزء من السيولة نحو الودائع شبه النقدية، مدفوعًا بارتفاع نسبي في معدلات الفائدة، بالإضافة إلى تباطؤ بعض القطاعات الاقتصادية، وتوجه السيولة نحو أدوات استثمارية أكثر ربحية (Central Bank of the UAE, 2018: 4–5) أما من ناحية الاهمية النسبية فإن الودائع الجارية تشكل أكثر من ربع من القيمة الكلية لعرض النقدM2 ، كما هو موضح في جدول (1)، حيث تراوحت أهميتها النسبية بين 24% إلى 38% وبلغ في المتوسط (31.28%)، وتشير الاتجاه العام الى حدوث بعض التقلبات الطفيفة إلا أنها لم تتجاوز الحد الاعلى للأهمية النسبية هذه الودائع وفيما يتعلق بالا تجاهها العام يلحظ أنها أخذت اتجاها تصاعدياً خلال مدة البحث، حيث ارتفعت من (26.82%) في 2005الى (35.21%) في 2023، وتدل هذه الزيادة على حيوية في النشاط الاقتصادي والتجاري واستعمال فعّال للمعاملات البنكية ولنظام المدفوعات البنكية بدلاً من النقد.

ثالثاً: تطور الودائع الادخارية (التوفير والثابتة): تُعد الودائع الادخارية أحد المكونات الأساسية لعرض النقد M2 لدولة الامارات العربية المتحدة ، وتعكس مستوى الثقة بين الأفراد والمؤسسات من جهة، والبنوك والمؤسسات المالية من جهة أخرى. كما تمثل هذه الودائع مصدرًا مهمًا لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، فضلاً عن في الاقتصادات النامية والناشئة. ومن الجدول (1) الذي يبين أيضاً التطورات الكمية في حجم الودائع الادخارية في دولة الامارات ومعدلات النموها السنوية واتجاهاتها العامة يلحظ ما يلي :

- إتخذت القيمة الكمية للودائع الادخارية إتجاها تصاعديا واضحا بشكل عام خلال مدة البحث رغم بعض التقلبات المؤقتة ، حيث إرتفعت (219615) مليون درهم في2005 إلى (1193627) مليون درهم في 2023 وبمعدل نمو سنوي مركب(9.74%)، والذي يعتبر معدلًا مرتفعًا ويعكس توسعًا مستمرًا وثقة متزايدة بالقطاع المصرفي من قبل الجمهور في دولة الامارات

أما بالنسبة الى مؤشر الاهمية النسبية للودائع الادخارية، يلحظ من الجدول (2) أنها تمثل النسبة الأكبر من بين مكونات عرض النقدM2، محتلة بذلك المرتبة الأولى من بين تلك المكونات، حيث تراوحت بين 55% إلى 70%، وبلغ متوسط اهميتها النسبية (63.35%) لمدة الدراسة ككل، وهذا مؤشر على ثقة عالية في القطاع المصرفي، كما أن مستويات الدخل المستقرة الافراد والمؤسسات تسمح بتكوين مدخرات طويلة الأجل، والتوجه بالتالي نحو الادخار والاستثمار البنكي طويل الأجل أكثر من السيولة الفورية وتكوين مدخرات طويلة الأجل.

- ولكن على الرغم من هذه الاهمية النسبية التي تحتلها الودائع الادخارية من بين مكونات عرض النقد، وارتفاع القيمتها الكمية من (219,615) في 2005الى (1193627) مليون درهم في 2023، فقد أخذت معدلات أهميتها النسبية (للودائع الادخارية) اتجاها تنازليا خلال مدة الدراسة، حيث انخفضت من (67.77%) في 2005 الى (59.01%) في2023 وذلك لصالح نمو حصة الودائع الجارية ، ويُعزى هذا التراجع إلى عدة عوامل، أبرزها انخفاض الميل إلى الادخار طويل الأجل، نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة، الأمر الذي أدى إلى تراجع جاذبية تجميد الأموال لفترات طويلة. (يوسف وآخرون، 2022: 60)

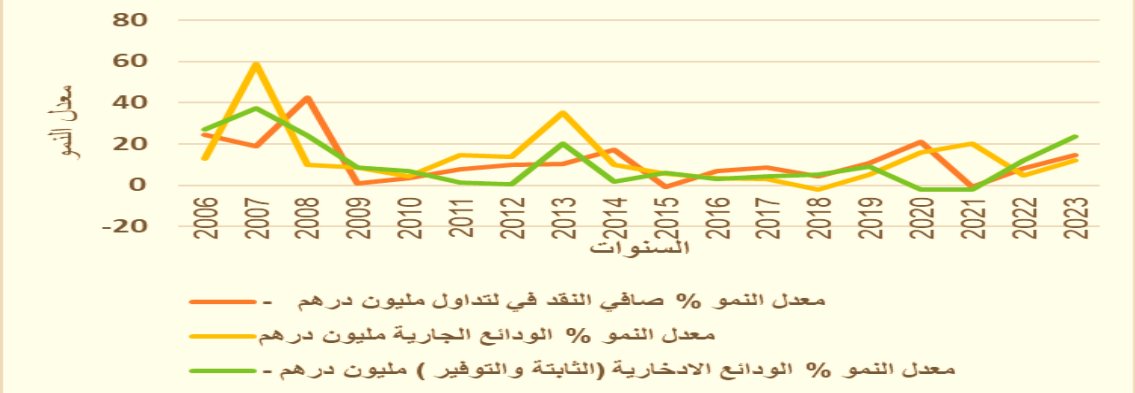
جدول (1) التطورالكمي والنِسبي لمكونات عرض النقد M2 لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة 2005-2023

السنة	صافي النقد في تداول مليون درهم	معدل النمو %	الاهمية النسبية لصافي النقد في التداول%	الودائع الجارية مليون درهم	معدل النمو %	الاهمية النسبية للودائع الجارية %	الودائع الادخارية (الثابتة والتوفير) مليون درهم	معدل النمو %	الاهمية النسبية الودائع الادخارية (الثابتة والتوفير) %	إجمالي عرض النقد M2
2005	17522	-	5.41	86,927		26.82	219615	-	67.77	324,064
2006	21,837	24.63	5.47	98,182	12.95	24.59	279,274	27.17	69.94	399,293
2007	25,942	18.80	4.59	155,722	58.61	27.53	384,038	37.51	67.89	565,702
2008	36,967	42.50	5.40	171171	9.92	25.01	476,172	23.99	69.58	684310
2009	37,217	0.68	5.03	186,265	8.82	25.15	517,136	8.60	69.82	740,618
2010	38,560	3.61	4.90	194,401	4.37	24.72	553,427	7.02	70.38	786,388
2011	41,591	7.86	5.04	222,505	14.46	26.95	561,662	1.49	68.02	825,758
2012	45,615	9.68	5.29	253,558	13.96	29.40	563,201	0.27	65.31	862,374
2013	50,400	10.49	4.71	342,700	35.16	32.02	677,200	20.24	63.27	1,070,300
2014	59,000	17.06	5.24	377,100	10.04	33.51	689,300	1.79	61.25	1,125,400
2015	58,400	-1.02	4.92	398,500	5.67	33.58	729,900	5.89	61.50	1,186,800
2016	62,300	6.68	5.08	411,800	3.34	33.60	751,400	2.95	61.31	1,225,500
2017	67,700	8.67	5.30	424,700	3.13	33.28	783,800	4.31	61.42	1,276,200
2018	70,500	4.14	5.39	415,200	-2.24	31.73	822,800	4.98	62.88	1,308,500
2019	78,216	10.94	5.53	436,845	5.21	30.91	898,105	9.15	63.55	1,413,166
2020	94,724	21.11	6.41	505,336	15.68	34.18	878,547	-2.18	59.42	1,478,607
2021	94,082	-0.68	6.02	607,771	20.27	38.88	861,172	-1.98	55.10	1,563,025
2022	101,936	8.35	5.98	635,626	4.58	37.31	966,063	12.18	56.71	324,064
2023	116,979	14.76	5.78	712,280	12.06	35.21	1193627	23.56	59.01	
معدل نمو تراكمي		56.8 %			%719.4			%719.4		
معدل النمو السنوي المركب		11.1 %			12.23%			9.74%		
متوسط الاهمية النسبية			5.37%			31.28%			63.35%	

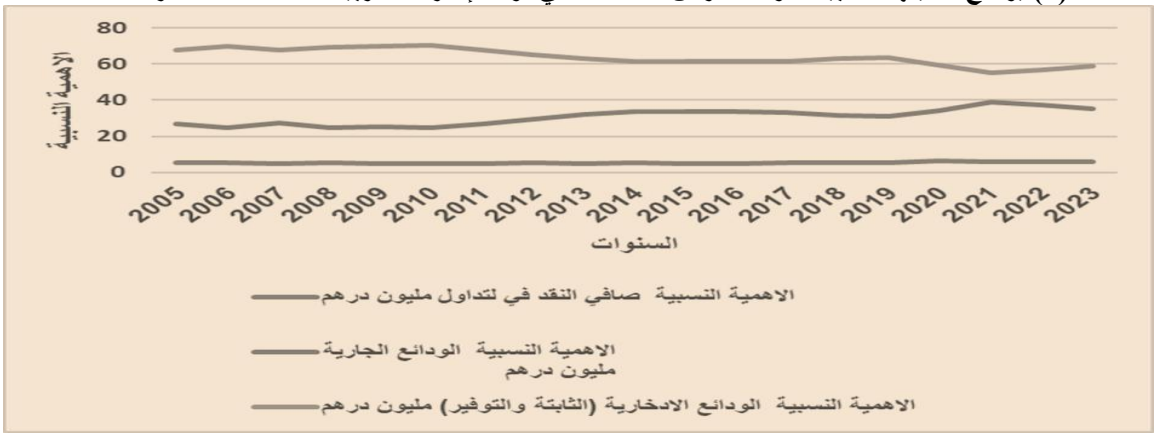
المصدر: المصدر: الجدول من عمل الباحثة با لاستنادا الى مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، التقارير السنوية والنشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.

تم استخراج معدل النمو المركب وفق هذه المعادلة:CAGR M1 =$\left(\frac{\text{القيمة النهائية}}{\text{القيمة الابتدائية}}\right)^{\frac{1}{\text{عدد السنوات}}}$ - 1

الشكل(1) تطور مكونات عرض النقد M2 في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2005–2023



الشكل (2) يوضح اهميتها النسبية مكونات عرض النقد M2 في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2005–2023



(2ـ2) تحليل صافي الموازنة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2005ـ2023:

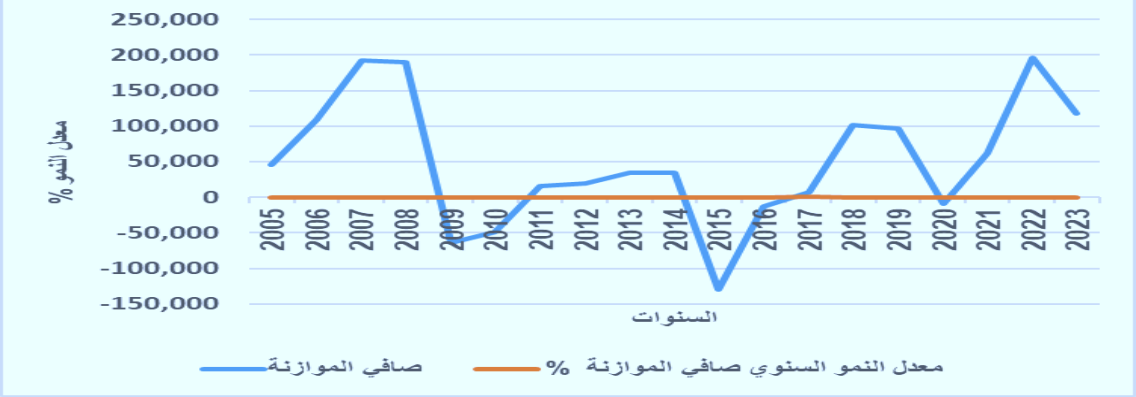
يُعد تحليل صافي الموازنة العامة مؤشراً محورياً لفهم الوضع المالي لأي دولة، إذ يعكس قدرة الحكومة على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات. فيما يخص دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعتمد إلى حد كبير على الإيرادات النفطية، تظهر بيانات صافي الموازنة للفترة من 2005 إلى 2023 تقلبات مالية كبيرة مرتبطة بالتغيرات في أسعار النفط والظروف الاقتصادية العالمية، مع الإشارة إلى أن القيم المعروضة بالدرهم الإماراتي. تكشف معدلات النمو السنوي عن تقلبات كبيرة بين النمو الإيجابي الكبير والانكماش الحاد، ما يدل على تأثر الميزانية العامة بعوامل داخلية وخارجية، لا سيما تقلبات أسعار النفط، والأحداث الاقتصادية الكبرى مثل الأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا. وتبرز هذه التغيرات أهمية وجود سياسات مالية مرنة تستجيب لهذه المتغيرات. تعكس بيانات صافي الموازنة لدولة الإمارات للفترة 2005-2023 ديناميكية مالية كبيرة، مع تقلبات نابعة من اعتماد الاقتصاد على الإيرادات النفطية. ورغم هذه التقلبات، فقد أظهرت الدولة قدرة ملحوظة على التعافي السريع من سنوات العجز، مما يشير إلى متانة الاقتصاد والسياسات المالية المرنة و الكفوءة التي تتبناها الحكومة. وفي ضوء ذلك، فإن تعزيز التنويع الاقتصادي وزيادة الإيرادات غير النفطية تظل من الضروريات لضمان استدامة المالية العامة وتقليل مخاطر التقلبات الخارجية.

جدول(2) صافي الموازنة العامة (الفائض او العجز) لدولة الامارات العربية المتحدة للمدة 2005-2023

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	صافي الموازنة	معدل النمو السنوي %
2005	143,984	98323	45,661	139.84
2006	228,739	119227	109,512	75.73
2007	330,980	138539	192,441	-1.01
2008	447,068	256572	190,496	-133.57
2009	217,057	280997	-63,940	-24.33
2010	284,645	333031	-48,386	-133.30
2011	359,740	343626	16,114	20.86
2012	379,441	359966	19,475	78.01
2013	407,723	373055	34,668	-0.24
2014	380,864	346278	34,586	-474.82
2015	281,339	410974	-129,635	-90.12
2016	399,946	412753	-12,807	-152.78
2017	411,603	404843	6,760	1398.10
2018	489,420	388148	101,272	-4.87
2019	489,945	393603	96,342	-109.18
2020	390,757	399601	-8,844	-797.30
2021	463,921	402,254	61,667	218.10
2022	597,128	400,966	196,162	-40.10
2023	522,773	405,272	117,501	139.84

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاستناد الى بيانات التقرير الاقتصادي للصندوق النقد العربي لسنوات مختلفة من مدة الدراسة (2005-2023)

الشكل(3) تطور صافي الموازنة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة (الفائض أو العجز) من 2005 إلى 2023



المبحث الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين مكونات عرض النقد M2 وصافي الموازنة العامة في الامارات العربية للمدة (2005ـ2023)

(3ـ1) مراحل بناء الانموذج القياسي: يختص هذا المبحث ببيان مراحل بناء الأانموذج القياسي والاستعانة ببعض الاختبارات والتقديرات على النحو الآتي:

(3ـ1ـ1)مرحلة تحديد المتغيرات المستخدمة وتوصيف الاانموذج القياسي: تحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عدداً من الصيغ أبسطها الصيغة الخطية وهي كالأتي:

$Yi= f(X_1 , X_2 , ...X_n)$

$$Y = B_0 \pm B_1X_{1t} \pm B_2X_{2t} \pm B_n \dots . X_{nt} + U_t$$

حيث أن : Y = المتغير التابع. X1, X2 ...Xn = المتغيرات المستقلة.

B0 ,B1, B2...,Bn = المعالم(Coefficients). U=الخطأ العشوائي/المتغيرات العشوائية.

لبيان قياس وتحليل بين مكونات عرض النقد (M2) وصافي الموازنة العامة لدولة الامارات العربية المتحدة خلال المدة (2005-2023)يتم استعمال اختبارات قياسية مختلفة لقياس وتحليل الموضوع محل البحث من خلال الاستعانة بالبيانات الثانوية لمدة البحث ، أما فيما يختص بالانموذج المستخدم في البحث الحالي لتحقيق أهداف الدراسة وإثبات فرضياتها، يمكن توضيح التمثيل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في الأانموذج القياسي كما في الجدول (3):

جدول(3) وصف متغيرات البحث

المتغيرات	نوع المتغير	المؤشرات
المتغير التابع	Y1	صافي الموازنة العامة
المتغير المستقل	X1	صافي النقد في التداول
المتغير المستقل	X2	الودائع الجارية
المتغير المستقل	X3	الودائع التوفير والثابتة

و اعتمد البحث انموذجا قياسيًا خطيًا دون أي تحويلات لوغارتمية أو شبه لوغارتمية، وقد جاءت صيغة معادلة التكامل المشترك في الشكل التالي:

CE = Y - (5.140125*X1+1.612782*X2+1.082746*X3+9167.6112)

كما استخدمت الدراسة بيانات ربع سنوية لكونها أكثر تعبيرًا عن ديناميكية المتغيرات الاقتصادية والنقدية، وقد تم إدراج جميع مدخلات الانموذج (المتغيرات، الوحدات، مصادر البيانات، وطريقة الترميز) في الجدول (3)، الذي يمثل الأساس المعتمد في بناء الانموذج القياسي".

1ـ اختبارات الاستقرارية: يظهر الجدول (4)نتائج اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث (صافي الموازنة Y، صافي النقد في التداولX1، الودائع الجارية X2، الودائع التوفير والثابتة X3) حسب اختبار دويكي فوللر المطورADFواختبار فليبس بيرونPP، حيث يتبين بان جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الاصلي للبيانات وحسب اختبارADF واختبار PP لذلك تم اخذ الفرق الاول لجميع المتغيرات وكما يظهر الجدول(5).

جدول(4) اختبارات الاستقرارية حسب طريقة فليبس بيرون PP وديكي فوللر المطور ADF لمتغيرات البحث

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
At Level					
		Y	X1	X2	X3
With Constant	t-Statistic	-2.4454	1.3989	1.2658	0.2272
	Prob.	0.1331	0.9989	0.9983	0.9726
		No	No	No	No
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4407	-0.9033	-1.2727	-1.7267
	Prob.	0.3562	0.9498	0.8870	0.7296
		No	No	No	No
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.0859	5.1479	4.7545	3.4833
	Prob.	0.0363	1.0000	1.0000	0.9998
		**	No	No	No
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
At Level					

		Y	X1	X2	X3
With Constant	t-Statistic	-1.9691	2.7511	1.3148	-0.2816
	Prob.	0.2995	1.0000	0.9985	0.9215
		No	No	No	No
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8441	0.7426	-1.5132	-2.7277
	Prob.	0.6717	0.9996	0.8157	0.2292
		No	No	No	No
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6356	3.4480	2.7541	2.7567
	Prob.	0.0958	0.9998	0.9984	0.9984
		*	No	No	No

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

يظهر من الجدول (5) ان جميع المتغيرات تصبح مستقرة بعد اخذ الفرق الاول لها وحسب اختبارADFواختبار PP اي ان متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة (1)وهذا يعني امكانية تطبيق انموذج اردل واختبار الحدود للتكامل المشترك ARDL Long Run and Bounds Test.

جدول(5) اختبارات الاستقرارية للفرق الاول لمتغيرات البحث

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
At First Difference					
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)
With Constant	t-Statistic	-3.3589	-3.4528	-2.4171	-2.9227
	Prob.	0.0157	0.0121	0.1406	0.0475
		**	**	No	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3464	-3.5407	-2.3861	-2.9271
	Prob.	0.0669	0.0424	0.0337	0.1602
		*	**	**	No
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.3717	-2.5018	-2.0268	-2.1896
	Prob.	0.0010	0.0129	0.0416	0.0284
		***	**	**	**
At First Difference					
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)
With Constant	t-Statistic	-4.1467	-2.0503	-3.0827	-4.0134
	Prob.	0.0016	0.0265	0.0325	0.0024
		***	**	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6344	-3.2251	-3.4688	-3.9258
	Prob.	0.0021	0.0886	0.0509	0.0160
		***	*	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.1898	-0.234	-1.6997	-2.2631
	Prob.	0.0001	0.0598	0.0843	0.0238
		***	*	*	**

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

1ـ تقدير انموذج (ARDL): يظهر الملحق (3) نتائج التقدير (AIC) لتحديد عدد فترات التخلف الزمني كما ذكر في البند الخاص بصياغة الأنموذج. وتم تحديد عدد تخلفات فروق المتغيرات المتضمنة في الأنموذج المقدر تلقائياً من قبل البرنامج الاحصائي المستخدم للتقدير والذي بلغ (2,2,2,3) للمتغيرات (صافي الموازنة Y، صافي النقد في التداولX1، الودائع الجارية X2، الودائع التوفير والثابتة X3) من اليسار الى اليمين على التوالي. والجدول (6) يعرض نتائج تقدير أنموذج (ARDL)الخاص بانموذج البحث.

جدول(6) تقدير أنموذج (ARDL)

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	1.752474	0.050832	34.47584	0.0000
Y(-2)	-0.936962	0.051131	-18.32477	0.0000
X1	0.314832	0.136572	2.305247	0.0246
X1(-1)	-0.476019	0.267003	-1.782827	0.0797
X1(-2)	0.296569	0.152819	1.940659	0.057

X2	-0.092296	0.035392	-2.607799	0.0115
X2(-1)	0.167263	0.066614	2.510949	0.0148
X2(-2)	-0.084671	0.034987	-2.420073	0.0186
X3	0.011898	0.026039	0.456915	0.6494
X3(-1)	-0.028361	0.059413	-0.477353	0.6348
X3(-2)	0.039289	0.053881	0.729176	0.4687
X3(-3)	-0.031766	0.020668	-1.536927	0.1296
C	1691.308	595.067	2.842214	0.0061
R-squared	0.988016	Mean dependent var		3768.869
Adjusted R-squared	0.98562	S.D. dependent var		6862.788
S.E. of regression	822.9697	Akaike info criterion		16.42377
Sum squared resid	40636749	Schwarz criterion		16.83166
Log likelihood	-586.4674	Hannan-Quinn criter.		16.58632
F-statistic	412.2389	Durbin-Watson stat		1.295863
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

3ـ نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test) للانموذج محل البحث: يعد اختبار الحدود من أهم الاختبارات المستخدمة في اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات ويمكن الاعتماد على نتائجها في كل النماذج البسيطة والمتعددة، ويلاحظ أن قيمة إحصائية(F) لاختبار الحدود يساوي (13.02714) أكبر من الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية لمستوى معنوي 5% والبالغة (3.67) وهذا يعني ان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات ويمكن تحديد الاتجاه نحو مستواه التوازني في الفترة طويلة الأجل.

جدول(7) نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للانموذج محل البحث

F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
F-statistic	13.02714	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

تحليل الاستجابة القصيرة الاجل والطويلة الاجل ومعامل تصحيح الخطأ للانموذج محل البحث: يظهر الجدول(8) أن معلمة تصحيح الخطأ في معادلة الاستجابة للأجل القصير مساوية (0.184487-) والتي جاءت معنوية عند مستوى المعنوية (1%) مما يشير إلى سرعة الاستجابة وتصحيح الاختلال في التوازن عند الأجل الطويل لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية احصائيا حسب اختبار t وبلغت 0.184487-مما يعني ان تصحيح الاختلال يتم خلال 0.1844من الزمن .ويمكن العلاقات كالاتي:-

أولاً: صافي النقد في التداول :(X1)توجد علاقة طردية ومعنوية بين صافي النقد في التداول وصافي الموازنة(Y)على المديين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%. فقد أدى ارتفاع النقد في التداول بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة صافي الموازنة بمقدار 2.312835 في الأجل القصير و5.140125 في الأجل الطويل. ويُعزى ذلك إلى أن التوسع النقدي يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الإيرادات الحكومية من خلال تعزيز الإنفاق والاستهلاك، فضلاً عن في ظل بيئة اقتصادية مرنة ومفتوحة .كما أن الأثر الإيجابي يتعاظم على المدى الطويل بفضل تراكم آثار النمو وتحسن كفاءة الإدارة المالية، وهو ما يتماشى مع السياسات الاقتصادية للإمارات الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستقرار المالي ضمن رؤية التنمية المستدامة.

ثانياً: الودائع الجارية:(X2) تُظهر النتائج أن العلاقة بين الودائع الجارية وصافي الموازنة طردية على المدى القصير، إذ يؤدي انخفاض الودائع الجارية بمقدار وحدة إلى ارتفاع صافي الموازنة بـ 2.572240، نتيجة تراجع السيولة المحتجزة في البنوك وزيادة الإنفاق والاستهلاك. أما على المدى الطويل، فتتحول العلاقة إلى طردية ومعنوية، حيث يؤدي ارتفاع الودائع الجارية

بمقدار وحدة إلى زيادة صافي الموازنة بـ 1.612782، ما يعكس الثقة في القطاع المصرفي ودوره في دعم الإقراض والنشاط الاقتصادي وتعزيز الإيرادات الحكومية.

ثالثاً: الودائع الادخارية (التوفير والثابتة)(X2): توجد علاقة طردية ومعنوية بين الودائع الادخارية (التوفير والثابتة) وصافي الموازنة (Y) على المديين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%. فقد أدى ارتفاع الودائع التوفير والثابتة بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة صافي الموازنة بمقدار 1.525284 في الأجل القصير و 1.082746 في الأجل الطويل. تُعزى العلاقة الطردية بين الودائع الادخارية (التوفير والثابتة) وصافي الموازنة العامة إلى أن هذه الودائع توفر للبمصارف تمويلًا مستقرًا ومنخفض التكلفة، مما يزيد قدرتها على الإقراض وتمويل الأنشطة الاقتصادية والحكومية. ويؤدي هذا التوسع الائتماني إلى نمو الإيرادات الحكومية وتقليل حاجة الدولة للاقتراض، وبالتالي يتحسن صافي الموازنة العامة. وبذلك فإن ارتفاع الودائع الادخارية يعزز الموارد المالية المتاحة للاقتصاد والدولة معًا، فينعكس إيجابًا على المركز المالي العام.

- ان معامل التحديد (R2) و معامل التحديد المعدل (R2-Adjusted) مرتفع جدا لأنموذج المقدرة و تبلغ قيمته (00.915997 و 0.859996) على التوالي و هذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع، وكذلك الاختلاف بين معامل التحديد (R2) و معامل التحديد المعدل (Adjusted R2) قليل جدا، وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج المقدرة ضرورية و مهمة، وهذا دليل على حسن التقدير.

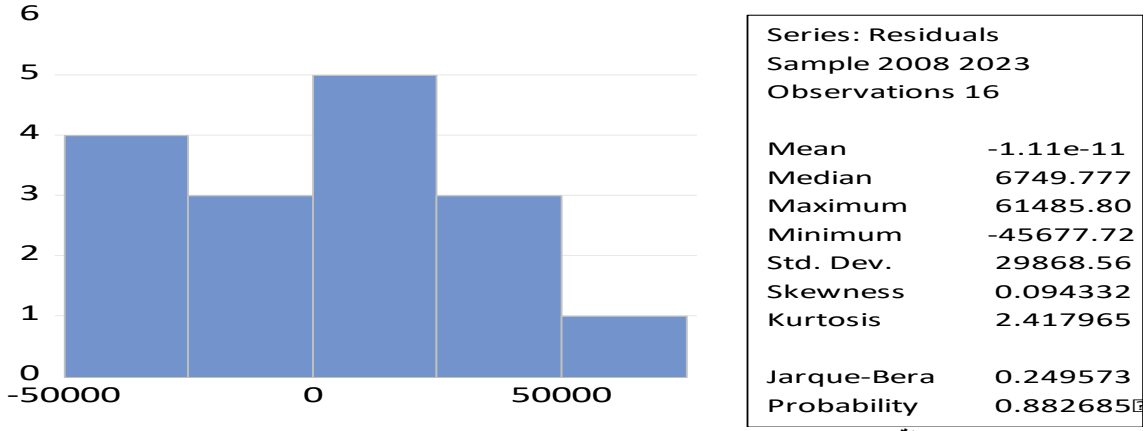
جدول(8) نتائج علاقة التوازن في فترة قصيرة الاجل وطويلة الاجل للانموذج محل البحث

نتائج تقدير معلمات المقدرة لانموذج ARDL					
Long run		Short run		Independent Variables	Depended Variable
Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient		
0.0290	5.140125	0.0081	2.312835	صافي النقد في التداول	صافي الموازنة
0.0226	1.612782	0.0080	2.572240	الودائع الجارية	
0.0014	1.082746	0.0118	1.525284	الودائع التوفير والثابتة	
		0.0000	-0.184487	Coin Eq (-1)	
R-squared	0.915997				
Adjust R-squared	0.859996				
Akaike info criterion	24.25746				
CE = Y - (5.140125*X1 + 1.612782*X2 + 1.082746*X3 + 9167.6112)					

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

1ـ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للانموذج محل البحث: يظهر الشكل(4)تشير نتائج التوزيع الطبيعي Jarpur-Bera الى ان قيمة هذا الاختبار بلغت (0.249573) وقيمة الاحتمالية المقابلة بلغت (0.882685) وهي أكبر من 5%، أي اننا نقبل فرضية العدم القائل البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً ونرفض الفرضية البديلة.

شكل(4)اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

2ـ اختبار الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج محل البحث : يوضح الجدول (9) أن قيمة (Prob. Chi-Square) أكبر من المستوى المعنوي 5% أي، 0.05 < =Prob.Chi-Square 0.4312، ومنه نقبل الفرضية العدم وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة، كما أن قيمة إحصائية(F)المقابلة جاءت غير معنوية حيث أن قيمة prob.F(2,4) أكبر من(5%) أي0.8008> 0.05 وهذا دليل آخر على غياب الارتباط الذاتي للبواقي.

جدول (9) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستعمال Breusch

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	**0.235011**	**Prob. F(2,4)**	**0.8008**
Obs*R-squared	**1.682396**	**Prob. Chi-Square(2)**	**0.4312**

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

3ـ اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ) للانموذج محل البحث : نلاحظ من خلال الجدول (10) أن قيمة (Prob.Chi-Square) أكبر من المستوى المعنوي (5%) أي 0.05 < 0.4441 = Prob.Chi-Square، ومنه نقبل الفرضية العدم وهذا يعني عدم وجود اختلاف في تباين حد الخطأ ونرفض الفرضية البديلة، كما أن قيمة إحصائية (F) المقابلة جاءت غير معنوية حيث أن قيمة prob.F(1,13)، أكبر من (5%) أي 1048> 0.05 وهذا دليل آخر على ثبات أو تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

الجدول(10) نتائج اختبار ثبات التباين باستعمال ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	**0.528220**	**Prob. F (1,13)**	**0.4802**
Obs*R-squared	**0.585687**	**Prob. Chi-Square (1)**	**0.4441**

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

4ـ اختبار الارتباط الخطي المتعدد: أجر اختبار تضخم التباين (Variance Inflation Facto - VIF) لتحديد وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة في الانموذج المقدر، وقد أظهرت النتائج أن جميع قيم (VIF) كانت أقل من القيمة الحرجة (10)، إذ تراوحت بين (2.090753) و (5.169118) ويعد ذلك دليلا على عدم وجود ارتباط خطي شديد، مما يشير الى حسن صياغة الانموذج وملاءمته من الناحية القاسية، وكما هو موضح في الجدول (11)

جدول (11) اختبار الارتباط الخطي المتعدد

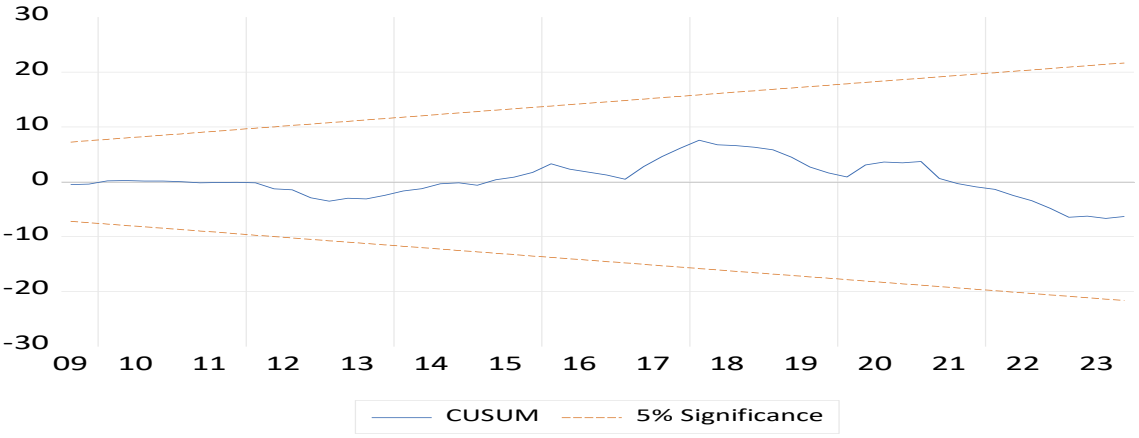
Variance Inflation Factors
Date: 11/23/25 Time: 01:24
Sample: 2005 2023
Included observations: 16

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
NET_BUDGET__Y(-1)	0.077673	5.631422	4.606006
NET_BUDGET__Y(-2)	0.041363	2.507639	2.090753
DX1	15.69916	6.466421	2.820361
DX1(-1)	37.40317	11.89384	5.169118
DX1(-2)	22.05843	6.588429	2.965248
DX2	0.438579	6.806255	2.999278
DX2(-1)	0.357994	5.143956	2.246254
DX2(-2)	0.436404	6.143588	2.826050
DX3	0.182381	8.056325	4.706511
C	1.69E+09	12.09937	NA

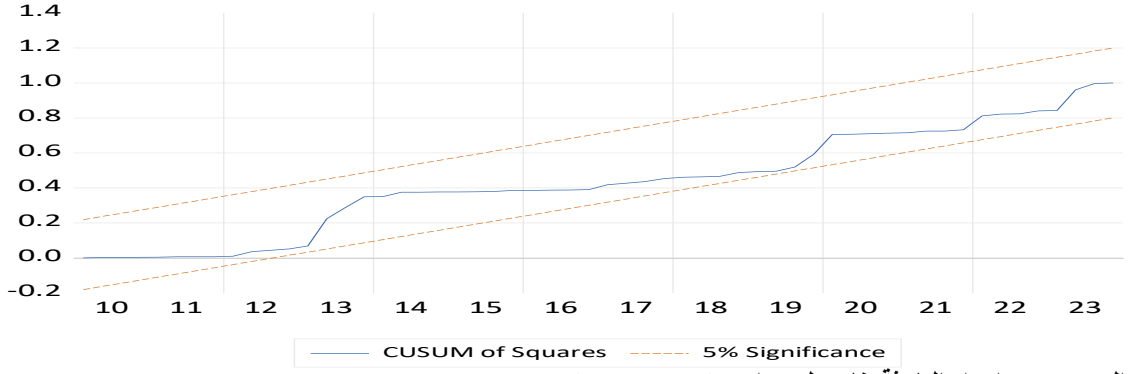
5ـ اختبار استقرارية النماذج المقدرة باستعمال اختبار (CUSUM, CUSUM SQ) للانموذج محل البحث : يظهر الشكلين (5و6)، ان كل الاختبارين تقع داخل حدود عند مستوى المعنوية 5% فان

يشير الى استقرار معلمات الانموذج المقدرة او ان الانموذج مستقرة. نجد ان اغلب المتغيرات التفسيرية كان لها تأثيرات إيجابية على صافي الموازنة في الطويلة الاجل.

شكل(5) اختبار CUSUM



الشكل(6) اختبار SQ CUSUM



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على برامج (EViews 12)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: مما سبق من النتائج يمكن استخلاص الاستنتاجات الاتية:

-يشير البحث إلى أن صافي النقود في التداول له تأثير إيجابي قوي على صافي الموازنة على المدى الطويل. وبالتالي، تؤكد أهمية السيولة النقدية في تعزيز النشاط الاقتصادي والإيرادات العامة، وهو ما يستدعي تعزيز التحكم في السيولة لتحقيق استدامة المالية العامة.

-على الرغم من أن العلاقة بين الودائع الجارية وصافي الموازنة كانت عكسية في الأجل القصير، فإنها تظهر تحولًا في العلاقة على المدى الطويل، مما يبرز أهمية الاستقرار المصرفي في تعزيز النشاط الاقتصادي. يشير ذلك إلى أن استقرار الودائع الجارية على المدى الطويل قد يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

- تشير النتائج إلى أن زيادة الودائع الادخارية (التوفير والثابتة) تسهم بشكل مباشر في تحسين صافي الموازنة العامة في الإمارات، سواء على المدى القصير أو الطويل. ويعكس ذلك أهمية تعزيز المدخرات الوطنية كمصدر تمويل مستقر للبنوك، مما يدعم النشاط الاقتصادي ويزيد الإيرادات الحكومية ويقلل الحاجة إلى الاقتراض، وبالتالي يعزز استقرار المركز المالي للدولة.

-- يشكل صافي النقود في التداول نسبة صغيرة جداً من عرض النقود M2 ،وهذا يشير إلى تطور النظام المالي في الامارات وزيادة الاعتماد على المعاملات المصرفية ، وكذلك يعكس تحولًا في أساليب التعامل المالي في الدولة، نتيجة إرتفاع الوعي المصرفي لدى الجمهور الاماراتي في تعاملهم مع القطاع المصرفي.

-الودائع الادخارية تشكل النسبة الأكبر من عرض النقدM2، ما يدل على استقرار القطاع المصرفي و ثقة

الأفراد في النظام المالي. يشير ذلك إلى أن الأفراد يميلون إلى تفضيل الاستثمار طويل الأجل بدلاً من الاعتماد على السيولة الفورية.

-يُظهر الودائع الجارية أهمية كبيرة في استقرار السيولة قصيرة الأجل، حيث تشكل نسبة كبيرة من عرض النقود M2 هذه النسبة تعكس ثقة المتعاملين في النظام المصرفي في دولة الإمارات وقدرتها على توفير السيولة لتلبية احتياجات الاقتصاد.

التوصـــيات: استنادًا إلى النتائج المستخلصة من الدراسة، يُوصى باتباع الإجراءات التالية لتعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:

1. ضرورة تنويع أكثر لمصادر الإيرادات الحكومية للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على صافي الموازنة العامة، وتحقيق استقرار مالي طويل الأجل.
2. اعتماد سياسات مالية أكثر مرونة لكي تتيح الاستجابة الفعالة للأزمات الاقتصادية والتقلبات الخارجية ، بما يعزز من قدرة الدولة على مواجهة الصدمات المالية.
3. تعزيز ودعم الادخار والاستثمار طويل الأجل من خلال تطوير المنتجات والخدمات المصرفية المناسبة، لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية.
4. زيادة التركيز على تنشيط النقود في التداول لما له من تأثير إيجابي مباشر على النشاط الاقتصادي ورفع الإيرادات الحكومية غير النفطية.
5. متابعة وتحليل هيكل عرض النقود بشكل دوري لضمان التوازن بين مكونات عرض النقود قصيرة وطويلة الأجل، واتخاذ التدابير اللازمة لتوجيه السيولة بما يتناسب مع أهداف التنمية الاقتصادية.

المصادر REFERENCES

1. الدليمي، عوض فاضل إسماعيل. (1989). النقود والبنوك، الجزء الاول، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.
2. الشمري، ناظم محمد نوري (1999) .النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
3. يحيى، وداد يونس .(2001) .النظرية النقدية (النظريات – المؤسسات – السياسات)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، العراق.
4. الوزني، خالد واصف والرفاعي، أحمد حسين .(2004) .مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
5. 5الهيتي، أحمد حسين علي .(2005) .اقتصاديات النقود والمصارف، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل.
6. حداد، أكرم و هذلول، ومشهور (2005). النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان.
7. الغالبي، نزار عبد الكريم والأعرجي، عبد الكريم2021. الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، بغداد.
8. العلي، عادل فليح. 2007 .المالية العامة النظرية والتطبيقين، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
9. الدعمي، زينب جبار عبد الحسين. 2018. إنتاجية الإنفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
10. البرغوثي، عروبة علي. 2005. النفقات العامة في سوريا من حيث مصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري: دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
11. عمرو، هشام محمد وقاسم، محمد. 2020. العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية في العراق بعد عام 2003 دراسة اقتصادية محاسبية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 17، العدد 69.
12. علي، د. أحمد إبريهي. (2017). مالية البنك المركزي والاحتياطيات الدولية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، عدد خاص، كانون الأول.
13. المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (FCSC) .(2023)التقديرات السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب الجنسية والنوع والفئة العمرية (2005–2023). أبو ظبي: حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
14. صندوق النقد العربي(سنوات مختلفة)التقارير الاقتصادية العربية الموحدة. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
15. حياوي و ظاهر، قياس وتحليل العلاقة السببية بين النفقات العامة وعرض النقد والتضخم "العراق حالة دراسية للمدة(2017 - 1990) ، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، Vol. 7, No. 3، 2019.

16. عبدالله، أ. و.د. و الزركوشي، أ. ح.خ. (2025). قياس وتحليل العلاقة بين السياسة النقدية والموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2023 .(المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 23(84)، 279-288.
17. Federal Competitiveness and Statistics Centre (FCSC). (2023). Population Estimates of the United Arab Emirates by Nationality, Gender, and Age Group (2005–2023). Abu Dhabi: Government of the United Arab Emirates
18. Federal Competitiveness and Statistics Centre (FCSC). (2023). UAE Population Estimates by Gender, Age Group & Year. Retrieved from https://opendata.fcsc.gov.ae
19. UAE Central Bank. (2018). UAE Central Bank announces M1 decreases to AED 488.1 billion. Emirates News Agency (WAM). Retrieved from https://www.wam.ae/ar/details/1395302712439
20. Mohieldin, M. (2008). Neighborly Investments. Finance & Development, December International Monetary Fund. Retrieved from
21. https://www.imf.org/external/Pubs/FT/fandd/2008/12/mohieldin.htm
22. Adrian, T., Erceg, C. J., Kolasa, M., Linde, J., McLeod, R., Veyrune, R. M., & Zabczyk, P. (2024). New Perspectives on Quantitative Easing and Central Bank Capital Policies (IMF Working Paper No. 2024/103). International Monetary Fund.
23. https://doi.org/10.5089/9798400277061.001
24. Chen, Z., Kourentzes, N., & Veyrune, R. (2023). Modelling the Reserve... (Incomplete citation – يُفضل استكمال بيانات النشر عند توفرها).
25. Mishkin, F. S.2019)The Economics of Money, Banking, and Financial Markets (11th ed.) Pearson.
26. Li, J. (2024). "A balance sheet analysis of monetary policy effects on banks." Global Finance Journal, 61, Article 100971.https://doi.org/10.1016/j.gfj.2024.100971
27. Omubo-Pepple, S. N. (2023). Money supply and the liquidity of deposit money banks in Nigeria. World Journal of Finance and Investment Research, 7(2), 72–83. IIARD Publications.
28. Friedman, B. M., & Kuttner, K. N. (2010). Implementation of Monetary Policy: How do Central Banks Set Interest Rates? In B. M. Friedman & M. Woodford (Eds.), Handbook of Monetary Economics (Vol. 3, pp. 1347–1429). North-Holland
29. Domanski, D., Moessner, R., & Nelson, W. R. (2014). Central banks as lender of last resort: Experiences during the 2007–2010 crisis and lessons for the future. Federal Reserve Bank of Kansas City.
30. Bartle, J. R., & Rubin, M. M. (2024). Social equity in budgeting: A roadmap for practitioners. Public Finance Journal, 1(2), 93–103.
31. Cherniaieva, E., Mukhalchenko, H., Ataieva, O., Marshalok, T Petrukha,S(2023). Economic role of government budget revision in the presence of COVID-19. Economies, 11(4)
32. Rana, Md. Masud. (2023). Public Revenue. International Journal of Advanced Research in Social and Public Management, Vol. 1(1), pp. 87-109.
33. International Monetary Fund. (2011). Government Finance Statistics Yearbook 2011. Washington, D.C.: IMF.
34. Baumol, W. J., & Blinder, A. S. (1998). Macroeconomics: Principles and Policy (7th ed.). Fort Worth: Harcourt Brace College Publishers, p. 678
35. 31-Tucker, I. B. (2008). Economics for Today (5th ed.). Mason, OH: Thomson South-Western, p. 347
36. Mishkin, F. S. (2018). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets. 11th Edition. Pearson.
37. Musa, Y., Usman, U., & Zoramawa, A. B. (2014). Relationship between money supply and government revenues in Nigeria. CBN Journal of Applied Statistics, 5(2), 117–136.
38. Hussein, A. 2018. "Analysis of the Relationship between the Budget Deficit and Cash Supplying, 1975–2017." Opción 34, no. 17: 643–664.

39. Goodhart, C. A. E. (2008). Money, Information, and Uncertainty. 2nd Edition. Routledge.
40. Mishkin, F. S. (2018). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets. 11th Edition. Pearson.
41. Caccia, E., Tapking, J., & Vlassopoulous, T. (2024). "Central Bank Digital Currency and Monetary Policy Implementation." Occasional Paper Series No. 345. European Central Bank.
42. Byanjankar, B. (2023). "Determinants of Money Supply in Nepal." Nepal Rastra Bank Economic Review, 34(2), 1-22

ملحق (1) لطويل وقصير الاجل واختبار الحدود لدولة الامارات العربية المتحدة

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/14/25 Time: 01:35
Sample: 2005Q1 2023Q4
Included observations: 73

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1691.308	595.0670	2.842214	0.0061
Y(-1)*	-0.184487	0.023989	-7.690604	0.0000
X1(-1)	-2.271955	1.016443	-2.235201	0.0668
X2(-1)	-0.009703	0.004597	-2.110816	0.0390
X3(-1)	-0.008940	0.002439	-3.665441	0.0005
D(Y(-1))	0.936962	0.051131	18.32477	0.0000
D(X1)	2.312835	11.30419	1.886764	0.0081
D(X1(-1))	-0.296569	0.152819	-1.940659	0.0570
D(X2)	2.572240	0.351097	7.326298	0.0000
D(X2(-1))	-0.812461	0.662253	-1.226814	0.2658
D(X3)	1.525284	0.427061	3.571583	0.0118
D(X3(-1))	-0.007523	0.035811	-0.210076	0.8343
D(X3(-2))	0.031766	0.020668	1.536927	0.1296

*** p-value incompatible with t-Bounds distribution.**
Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX1(-1)	5.140125	6.170093	2.453812	0.0290
DX2(-1)	1.612782	0.623718	2.585756	0.0226
DX3	1.082746	0.268120	4.038287	0.0014
C	9167.611	3210.296	2.855690	0.0059

CE = Y - (5.140125*X1 + 1.612782*X2 + 1.082746*X3 + 9167.6112)

F-Bounds Test **Null Hypothesis: No levels relationship**

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	13.02714	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	73		Finite Sample: n=75	
		10%	2.482	3.334
		5%	2.946	3.862
		1%	4.048	5.092
			Finite Sample: n=70	
		10%	2.482	3.31
		5%	2.924	3.86
		1%	3.916	5.088

ملحق(2) تصحيح الخطأ لدول الامارات العربية

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/14/25 Time: 01:35
Sample: 2005Q1 2023Q4
Included observations: 73

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.936962	0.046270	20.24979	0.0000
D(X1)	0.314832	0.126426	2.490247	0.0156
D(X1(-1))	-0.296569	0.129924	-2.282623	0.0260
D(X2)	-0.092296	0.027842	-3.315018	0.0016
D(X2(-1))	0.084671	0.025188	3.361584	0.0014
D(X3)	0.011898	0.019478	0.610817	0.5436
D(X3(-1))	-0.007523	0.031363	-0.239866	0.8113
D(X3(-2))	0.031766	0.019342	1.642297	0.1058
CointEq(-1)*	-0.184487	0.022133	-8.335350	0.0000
R-squared	0.894590	Mean dependent var		48.59425
Adjusted R-squared	0.881414	S.D. dependent var		2313.941
S.E. of regression	796.8370	Akaike info criterion		16.31418
Sum squared resid	40636749	Schwarz criterion		16.59656
Log likelihood	-586.4674	Hannan-Quinn criter.		16.42671
Durbin-Watson stat	1.295863			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	13.02714	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

ملحق (3) Akaike Information Criteria لدول الامارات العربية

